

Distr.: General
20 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الأمن

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

السنة الثانية والسبعون

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأسترعي انتباهكم إلى الوضع الحرج السائد في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للاستفزازات والأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل دون هوادة ضد الشعب الفلسطيني. إذ تواصل السلطة القائمة بالاحتلال يومياً ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تزيد من تفاقم الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، فإن المصاعب التي يواجهها السكان المدنيون الفلسطينيون تتصاعد وتتلاشى في الوقت نفسه أية إمكانية حقيقية لتحقيق السلام استناداً لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وينحسر معها أي أمل في تحقيقه.

أولاً، يجب أن أوجه انتباهكم العاجل إلى الحالة الخطيرة السائدة في القدس الشرقية المحتلة. فقد حذرنا على مر السنين من أن مواصلة إسرائيل السياسات والإجراءات غير القانونية، إضافة إلى الاستفزازات وأعمال التحريض المتواصلة التي يقوم بها المتطرفون اليهود والمسؤولون في الحكومة الإسرائيلية، ضد الأماكن المقدسة في المدينة، ولا سيما في حرم المسجد الأقصى (الحرم الشريف) تؤدي إلى تفاقم الحساسيات والتوترات الدينية، قد بلغت حالة متفجرة. واليوم، نشهد نفس الأعمال الاستفزازية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي تزيد من تأجيج التوترات العالية بالفعل، وتزيد كذلك من زعزعة الحالة الهشة على أرض الواقع.

وفي أعقاب الحوادث العنيفة التي وقعت في يوم الجمعة، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، في القدس الشرقية المحتلة، وبعد بيان الإدانة الواضحة الذي أصدره الرئيس محمود عباس في هذا الصدد، اتصلت إسرائيل مرة أخرى من التأكيدات التي قطعتها على نفسها بأن تُحافظ على الوضع التاريخي القائم في



الحرم الشريف. فالسلطة القائمة بالاحتلال تفعل عكس ذلك تماماً قولاً وفعلاً. فقد طبقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الواقع إجراءات أغلقت بموجبها الحرم الشريف لمدة ثلاثة أيام، واتخذت إضافة لذلك "تدابير أمنية إضافية"، مثل تركيب أجهزة الكشف عن المعادن وكاميرات أمنية إضافية خارج الحرم. وأدّت هذه الإجراءات المفروضة وغيرها إلى منع دخول المدنيين الفلسطينيين إلى المدينة القديمة وحتى إلى حرم المسجد الأقصى لأداء الصلاة، بينما ظل يُسمح للإسرائيليين وللسياح بالدخول إليهما. وعلاوة على ذلك، تعرض مفتي القدس، الشيخ محمد حسين، إلى جانب ٥٨ من موظفي إدارة الأوقاف والهبات للاعتداء واحتجزوا لمدة ساعات للاستجواب وأمرت سلطات الاحتلال حراس المسجد الأقصى بعدم الذهاب إلى المسجد.

ومن المؤكد أن هذه الاستفزازات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقهم في العبادة، لن تؤدي بأي حال إلى "استعادة الهدوء"، وإنما تخلق ظروفاً مواتية لوقوع مزيد من الاشتباكات وأعمال العنف وتكتيف حدتها. وهذا بالضبط ما حدث اليوم عندما اندلعت اشتباكات بين ما يسمى الشرطة الإسرائيلية والمصلين المسلمين الفلسطينيين قرب الحرم الشريف. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بوقوع عدد من الإصابات نتيجة تلك الاشتباكات، بما فيها تقارير تفيد بأن رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية وزير الإعلام الفلسطيني السابق، مصطفى برغوثي، أصيب في رأسه برصاصة مطاطية ونُقل إلى مستشفى المقاصد في القدس الشرقية.

ونعيد التأكيد على أن جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الحرم الشريف وفي سائر أنحاء بقية القدس الشرقية المحتلة تشكل انتهاكات للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تطالب بوقف جميع السياسات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومركزها القانوني وتركيبها السكانية، وتدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر مثل هذه الأعمال. وهذا يشمل تركيب أجهزة الكشف عن المعادن وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال.

وندين قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإغلاق المسجد الأقصى، كما ندين جميع الإجراءات الاستفزازية والتحريضية المذكورة أعلاه. وندعو المجتمع الدولي إلى ضمان قيام إسرائيل على وجه السرعة بإلغاء الإجراءات الأخيرة ووقف جميع الأعمال والسياسات التي تضر بالطبيعة الحساسة للوضع التاريخي القائم بغية كفالة تهدئة هذه الحالة الخطيرة في القدس الشرقية المحتلة.

وفي الوقت نفسه، فإن التصريحات الاستفزازية التي أدلى بها المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية تفاقم الحالة ويجب إدانتها ووقفها. ونشير في هذا الصدد إلى البيان الذي أدلى به وزير الأمن العام الإسرائيلي، جلعاد إردان الذي أعلن فيه: "أن إسرائيل تملك السيادة على جبل المعبد، بغض النظر عن مواقف البلدان الأخرى بهذا الشأن وإذا ما قررنا أن إجراء ما له بعض المزايا، فإن الإجراء سيُنقذ". وعقب هذا البيان، أقرت لجنة إسرائيلية تدعى "اللجنة الوزارية المعنية بالشؤون التشريعية" في ١٦ تموز/يوليه، مشروع قانون "يحظر تقسيم مدينة القدس في أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين في المستقبل".

ومن الواضح أن هذه التصريحات التحريضية تستهدف تأكيد السيطرة الإسرائيلية بصورة غير قانونية وقسرية على الحرم الشريف في قلب القدس الشرقية المحتلة، التي تظل جزءاً لا يتجزأ من

الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وتستهدف بوضوح أيضا التحريض ضد الشعب الفلسطيني وقيادته. ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى القرار الأمر الذي اتخذته مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد فيه المجلس "أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات". وتؤكد كذلك أن هذا المكان المقدس، وهو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين أقدس الأماكن في الإسلام، لا يزال تحت إشراف الأوقاف الإسلامية ونذكر بالدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في الحياة. فالمدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون يتعرضون للقتل أو للإصابات الخطيرة بسبب استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية وميليشيات المستوطنين في استخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي، ودون رقيب أو حسيب، ضد شعبنا الأعزل والراجز تحت الاحتلال. ففي ١٢ تموز/يوليه، أطلقت قوات الاحتلال النار على شايبين فلسطينيين: هما أوس محمد يوسف سلامه (١٧ عاماً) وسعد ناصر حسن عبد الفتاح صلاح (٢٠ عاماً)، فأزدهما قتيلا، وأصابت بجروح ما لا يقل عن شخصين آخرين عقب غارة عسكرية عنيفة شنتها على مخيم جنين للاجئين. وبعد يومين، أي في ١٤ تموز/يوليه أطلقت قوات الاحتلال النار على شباب فلسطيني، هو براء حمامه (١٨ عاماً) وأزده قتيلاً وأصابت شخصين آخرين بجروح جراً طلقات نارية في مخيم الدهيشة في بيت لحم. كما تواصلت مدهامات الاعتقال والاحتجاز التي يُضطلع بها يوميا في الضفة الغربية، ولا يزال المدنيون الفلسطينيون يتعرضون للاحتجاز، مع تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلية استهداف الشبان والفتيان بشدة، حيث دأبت هذه القوات على الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين وعلى إذلالهم وإساءة معاملتهم في أثناء الاعتقال والاستجواب والاحتجاز.

ومن الواضح أنه بدون اتخاذ إجراءات دولية حازمة لإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي البغيض وغير القانوني الجاثم لخمسين عاماً ووقف جميع الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال والمحافظة عليه، ستواصل إسرائيل عدم الاكتراث بالحياة الفلسطينية وستواصل العمل فوق القانون دون خوف من عقاب أو حساب. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، القرار الذي اتخذ مؤخرا بإحالة الجندي الإسرائيلي الذي أدين بإطلاق النار على أحد الفلسطينيين وإعدامه وهو جريح طريح على الأرض في آذار/مارس ٢٠١٦، على الإقامة الجبرية في اليوم التالي لحادثة القتل، الأمر الذي يؤكد من جديد أنه ليست هناك لا مساءلة ولا عدالة على الإطلاق عندما يتعلق الأمر بالجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الفلسطينيين، حتى تلك الموثق ارتكابها بالكاميرا.

وبطبيعة الحال، وإلى جانب هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرة في استعمار أرضنا، حيث تواصل بناء المزيد من المستوطنات والجدار، ومصادرة وتدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وتُشرد المدنيين الفلسطينيين عنوة، وكل ذلك في انتهاك صارخ وخطير للقانون الإنساني الدولي ونظام روما الأساسي، مما يشكل جرائم حرب. وقبل ذلك بأسبوع واحد، وافقت ما تطلق على نفسها اسم "البلدية الإسرائيلية" في القدس على بناء ٨٠٠ وحدة استيطانية أخرى في القدس الشرقية المحتلة. وتفيد التقارير أن هذا الإعلان الأخير عن بناء مستوطنات غير قانونية يشمل بناء ٢٧٦ وحدة سكنية في مستوطنة "بيسغات زئيف" غير القانونية و ١٢٠ وحدة

سكنية في "نيفي ياكوف" و ٢٠٠ وحدة سكنية في "راموت" و ٢٠٢ وحدة سكنية في "جيلو"، مما يزيد من عزل القدس عن بيئتها الفلسطينية الطبيعية ويمعن في تجزئة وتدمير التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية ويقضي على إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتوافق الدولي في الآراء في هذا الصدد.

ويجب أيضاً أن نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى الحالة الخطيرة في قطاع غزة. فالسكان المدنيون الفلسطينيون في غزة ما زالوا يعانون بشدة من أثر الحصار الخانق واللاأخلاقي الذي ما فتئت إسرائيل تفرضه على القطاع منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، الأمر الذي يشكل عملاً من أعمال العقاب الجماعي. وتزداد الأزمة الإنسانية الأليمة السائدة هناك لسنوات سوءاً يوماً بعد يوم. وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى تقرير فريق الأمم المتحدة القطري بشأن غزة، الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٢ الذي وثق هذه الحالة الإنسانية الكارثية هناك والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المزرية السائدة فيها، وتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستكون غزة "غير صالحة لعيش البشر فيها". وقد أعقب ذلك التقرير تقريراً جديداً بعنوان "غزة: بعد ١٠ سنوات" يُفيد، في جملة أمور، "أن الحياة في غزة بالنسبة للفلسطينيين العاديين الذين يعيشون فيها تزداد بؤساً يوماً عن يوم"؛ وأن "معظم التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٢٠ قد تدهورت في الواقع بقدر أكبر وبوتيرة أسرع عما كان متوقعاً".

وهذا التقييم المفرع يجب أن يؤخذ على محمل الجد ويتطلب اتخاذ إجراءات علاجية على الفور. وما زلنا ندعو إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة ووقف الهجمات الإسرائيلية المستمرة عليها ووقف الاعتداءات على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون فيها. ويجب بأي ثمن تفادي خطر انهيار الوضع هناك واحتمال نشوء دوامة عنف مدمرة أخرى، ويجب أيضاً أن نُستعاد الكرامة والإنسانية للشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك، إلى جانب استعادة آماله في إنهاء هذا الكابوس والتطلع إلى مستقبل أفضل، وهي آمال تتضاءل بسرعة وبشكل خطير.

وقبل الختام، نحن مضطرون إلى استرعاء انتباهكم إلى بعض الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال المدة التي مضت منذ رسالتي السابقة الموجهة إليكم:

١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية البحرية النار على قوارب الصيد الفلسطينية قبالة سواحل مدينة غزة مما أجبر الصيادين على الإبحار عائدين إلى الشاطئ خوفاً على حياتهم.
- أصيب رجل فلسطيني بجروح عندما انقلبت سيارته رأساً على عقب نتيجة مطاردته من قبل قوات الاحتلال بالقرب من صوريف في الخليل.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢١ فلسطينياً، من بينهم رجل أعمى، خلال مدهامات شنتها قبل الفجر في الضفة الغربية.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٧ فلسطينياً على الأقل خلال مدهمات ليلية نُقِدت في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.
- أطلقت قوات الاحتلال النار على فلسطيني بالقرب من نقطة تفتيش قلنديا العسكرية غير القانونية في رام الله وأردته قتيلاً.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال ما لا يقل عن ١٦ فلسطينياً في مدهمات شنتها في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- استمرت الجرافات الإسرائيلية لليوم الثاني على التوالي بتجريف أراضي فلسطينية جنوب نابلس تمهيداً لبناء مستوطنات غير قانونية جديدة عليها.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- دخلت الجرافات العسكرية الإسرائيلية إلى شمال قطاع غزة وقامت بتجريف أراضي بالقرب من مخيم جباليا للاجئين.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية سبعة فلسطينيين خلال مدهمات شنتها قبل الفجر في أنحاء مختلفة شمال الضفة الغربية.

٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- رفضت السلطة القائمة بالاحتلال منح مراهق فلسطيني، هو خالد الغمري (١٧ عاماً)، إذن خروج للسفر من قطاع غزة المحاصر إلى القدس لتلقي العلاج الطبي هناك بعد إصابة هذا الفتى بجروح بليغة نتيجة إطلاق قوات الاحتلال النار عليه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- اقتحم العشرات من المستوطنين الإسرائيليين، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، منطقة قرب قرية صانور في جنين وأطلقوا هتافات عنصرية ضد المدنيين الفلسطينيين ونعتوهم بنعوتٍ معادية للعرب.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٤ فلسطينياً على الأقل، من بينهم عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، خلال مدهمات نُقِدت ليلاً في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.
- قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتفكيك وإتلاف ما لا يقل عن ٦٠ من الألواح الشمسية في قرية جبّة الذيب المعزولة الواقعة شرق بيت لحم.

- شنَّ مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة "يتسهار" غير القانونية غارة على قرية بورين في نابلس، وأضرموا النار في أراضي واقعة بالقرب من القرية ثم غادروا المكان بسرعة.
- أطلقت قوات الاحتلال النار على إياد منير عرفات غيث (٢٣ عاماً) فأردته قتيلاً في غارة شنتها على الخليل.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن خمسة فلسطينيين خلال مدهمات ليلية في جميع أنحاء الضفة الغربية الفلسطينية عندما كان جنود الاحتلال يضربون فتاة فلسطينية مرافقة في الخليل.
- احتجزت قوات الاحتلال شاباً فلسطينياً عمره ١٥ سنة وحاولت احتجاز طفل عمره ١٠ سنوات في غارة شنتها على منطقة كروم القمر في حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة، بينما كانت قوات الاحتلال تُسلّم عائلتين فلسطينيتين أمرين بدم منزلتهما في منطقة وادي حلوة في سلوان.

٢ تموز/يوليه ٢٠١٧

- أصيب عشرات من الفلسطينيين بجروح، كانت إصابة واحد منهم على الأقل إصابة خطيرة، وتم احتجاز شاب في القدس الشرقية المحتلة.

٣ تموز/يوليه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال ١٨ فلسطينياً في غارات عسكرية شنتها قبل الفجر في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

٥ تموز/يوليه ٢٠١٧

- هاجمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين بعنف هشام راغب أبو عيشه (٢٢ عاماً) وضربته ضرباً مبرحاً في شارع الشهداء في مدينة الخليل القديمة، بينما وقفت قوات الاحتلال مكتوفة اليدين تشاهد الواقعة.
- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٣٠ فلسطينياً على الأقل، من بينهم ثلاثة مرافقين ورجل معوّق، خلال غارات عسكرية شنتها في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

٦ تموز/يوليه ٢٠١٧

- اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلية على الفلسطينيين المقيمين في حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة في أثناء غارة شنتها على الحي واحتجزت خلالها شخصين فلسطينيين.

٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

- لقي عمر أحمد عيسى (٣٧ عاماً) مصرعه نتيجة دهسه بسيارة كان يقودها مستوطن إسرائيلي غربي بيت لحم.

٨ تموز/يوليه ٢٠١٧

- تُوفي طفل رضيع فلسطيني، هو عبد الرحمن البرغوثي (١٨ شهرا)، بعد نحو شهرين من المعاناة إثر استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أطلقتته قوات الاحتلال على المنازل الفلسطينية في قرية عبود.

١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧

- أطلقت قوات الاحتلال النار على محمد إبراهيم جبريل (٢٤ عاماً) من بلدة تقوى، جنوب بيت لحم وأردته قتيلاً عقب هجوم مزعوم بالصدمة بسيارة.
- احتجزت قوات الاحتلال ١٤ فلسطينياً، من بينهم طفلان قاصران، خلال مدهامات شنتها في أنحاء شتى من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

١١ تموز/يوليه ٢٠١٧

- فقّد الطفل الفلسطيني نور حمدان (١٣ عاماً) إحدى عينيه بعدما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية عليه رصاصات مزودة برؤوس اسفنجية في حي العيساوية في القدس الشرقية المحتلة.

١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧

- أطلقت قوات الاحتلال النار على شاين فلسطينيين: هما أوس محمد يوسف سلامه (١٧ عاماً) وسعد ناصر حسن عبد الفتاح صلاح (٢٠ عاماً)، فأردتهما قتيلاً، وأصابت بجروح ما لا يقل عن شخصين آخرين عقب غارة عسكرية عنيفة شنتها على مخيم جنين للاجئين.
- احتجزت قوات الاحتلال ما لا يقل عن ٢٣ فلسطينياً في مدهامات احتجاز نفذتها قبل الفجر في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- احتجزت قوات الاحتلال عند معبر "إيريز" مسؤولاً في الأمم المتحدة مقره في قطاع غزة، هو حمدان محمد حسن تراز (٦١ عاماً)، مساعد المدير الإقليمي لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في قطاع غزة.
- وافقت ما تطلق على نفسها اسم "البلدية الإسرائيلية" في القدس على بناء ٨٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة.

١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية سبعة فلسطينيين خلال غارات عسكرية وحملات تفتيش قامت بها في جميع أنحاء الضفة الغربية.
- فتحت قوات الاحتلال النيران الحية على الرعاة والمزارعين الفلسطينيين إلى الشرق من بلدة جحر الديك جنوب شرق غزة.
- أغارت قوات الاحتلال على وكالتين من وكالات الإعلام الفلسطينية في الخليل وصادرت معدتهما.

١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧

- رشق المستوطنون الإسرائيليون بالحجارة السيارات الفلسطينية التي تمر عبر قرية الفرديس الواقعة شرق بيت لحم.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على شاب فلسطيني، هو براء حمامده (١٨ عاماً) فأردته قتيلاً في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم وأصابت شخصين آخرين بجروح جـراء طلقات نارية أطلقتها عليهما هناك أيضاً.

١٦ تموز/يوليه ٢٠١٧

- أفام مستوطنون إسرائيليون خمس مقطورات سكنية غير قانونية على أراضٍ بالقرب من قرية خضير الواقعة إلى الجنوب من بيت لحم.
- أقرت لجنة تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال تدعى "اللجنة الوزارية المعنية بالشؤون التشريعية" مشروع قانون يحظر تقسيم مدينة القدس في أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين في المستقبل.
- أطلقت قوات الاحتلال النار على عمار طيراوي (٣٤ عاماً) فأردته قتيلاً قرب قرية النبي صالح الواقعة شمال غرب رام الله.

١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

- صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ٧٠ دونماً (٧٠٠٠٠ متر مربع) من الأراضي الفلسطينية في قرية جبع الواقعة شمال غرب بيت لحم.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية البحرية النار على اثنين من الصيادين الفلسطينيين العزّل كانا يعملان قبالة ساحل خان يونس في جنوبي قطاع غزة، وأصابتهما بجروح.
- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٦ فلسطينياً ونصبت العديد من الحواجز على الطرقات خلال غارات عسكرية ليلية نفذتها في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي ضوء كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، مثلما يتّضح من السجلّ المتنامي لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حالة تجاهل وازدراء تام للقانون، مما يسبب معاناة وكرهاً بلا حدود للشعب الفلسطيني ودماراً لأرض دولة فلسطين. وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإجبار إسرائيل على الوقف الكامل لجميع الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني. وندعو أيضاً إلى إنهاء استعمارها غير القانوني لدولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب أن تتوقف على الفور وبالكامل جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية للأرض المحتلة أو تغيير طابعها أو مركزها القانوني، بما في ذلك الإجراءات التي تؤثر على الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف.

وهذا أمر لا بد منه لوقف التدهور الخطير الحاصل على أرض الواقع ولعكس اتجاهه. ويجب اتخاذ إجراءات جماعية لدعم القانون الدولي وإعطاء معنى للعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة

التي لم تنفذ بعد، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد آن الأوان منذ وقت طويل أن يضطلع المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن، بمسؤولياته وأن يمنع إسرائيل من التصرف كدولة فوق القانون وأن ينهي أخيراً هذا الاحتلال غير القانوني بجميع مظاهره.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٤ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة اعتباراً من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/ES-10/755-S/2017/513) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير،

المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة